بلاغ صحفي

الاجتماع الرابع عشر للجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية

الرباط، 28 دجنبر 2021

عقدت لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية اجتماعها الرابع عشر يوم الثلاثاء 28 دجنبر بمقر بنك المغرب بالرباط.

وبعد استعراضها لحصيلة الفترة الممتدة لثلاث سنوات 2019-2021، تدارست اللجنة وصادقت على خارطة الطريق الجديدة الخاصة بالاستقرار المالي للفترة 2022-2024. كما قامت بتحليل المخاطر ونقاط الضعف التي تهدد النظام المالي الوطني، في سياق يتسم باستمرار الأزمة الصحية. وفي هذا الصدد، اطلعت اللجنة على نتائج الاجتماعات المنتظمة لممثليها المنعقدة منذ بداية الأزمة وكذا على تطور مؤشرات التتبع. ولا تزال هذه المؤشرات تشير، إلى غاية اليوم، إلى متانة القطاع المالي المغربي أمام تداعيات أزمة كوفيد-19.

وعقب تحليل وضعية النظام المالي بالنظر إلى التطورات الاقتصادية والمالية المسجلة والمتوقعة، سجلت اللجنة ما يلي:

- رغم أنها لا تزال مثيرة للقلق، فالمخاطر الماكرو اقتصادية المحيطة بالاستقرار المالي قد تقلصت إجمالا بفضل انتعاش الاقتصاد الوطني في 2021 وتعزيزه المرتقب في سنتي 2022 و2023. وفيما يخص الوضعية الخارجية، من المتوقع أن يتفاقم عجز الحساب الجاري، حسب توقعات بنك المغرب، إلى 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2022 قبل أن يتراجع إلى 4,9% في 2023، فيما سيمكن مستوى الأصول الاحتياطية الرسمية، أخذا بالاعتبار على الخصوص توقعات التمويل الخارجي للخزينة، تغطية أكثر من 6 أشهر و20 يوما من واردات السلع والخدمات. وعلى مستوى المالية العمومية، يرتقب أن يتراجع عجز الميزانية تدريجيا ليصل إلى 6,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2022 ثم إلى 5,8% في 2023، إلا أن مستوى المديونية سيظل مرتفعا. وتظل هذه التحليلات مع ذلك محاطة بالعديد من الشكوك ارتباطا بتطور الوضعية الصحية على الصعيدين الوطني والدولي. وقد أدى التزايد الكبير في عدد الإصابات بكوفيد-19 في مجموعة من الدول الشريكة للمغرب والقيود الناجمة عنه إلى تفاقم هذه الشكوك.

- في ظل هذه الظروف وبالنظر إلى انتهاء مرحلة منح القروض المضمونة من طرف الدولة التي تم إقرارها في مواجهة الأزمة، من المتوقع أن يبقى تطور القروض البنكية الموجهة للقطاع غير المالي معتدلا في 3,7% سنة 2021 و3,4% في 2022 قبل أن يرتفع إلى 4,4% في 2023. بموازاة ذلك، تفاقمت نسبة الديون المعلقة الأداء في أكتوبر 2021 إلى 11% بالنسبة للمقاولات غير المالية وإلى 9,9% بالنسبة للأسر.

- ومع ذلك، لا يزال القطاع البنكي يتمتع بأسس متينة فيما يتعلق بالمردودية والملاءة والسيولة. فقد سجلت النتيجة الصافية للبنوك انتعاشا خلال النصف الأول من 2021 بعد التراجع المسجل في 2020، مستفيدة بشكل رئيسي من

انخفاض نسبي لتكلفة المخاطر والأثر الأساس الناجم عن مساهمة القطاع البنكي سنة 2020 في صندوق كوفيد-19. وعلى مستوى الرسملة، تعززت الأموال الذاتية للبنوك مع نهاية يونيو 2021، حيث بلغ متوسط الملاءة ومتوسط الأموال الذاتية من الفئة الأول، على أساس فردي، 16% و11,9% على التوالي. وبلغت هذه النسب على أساس مجمع 13,8% و10,9%. وظل معامل السيولة مستقرا في مستويات تفوق بكثير الحد الأدنى التنظيمي البالغ 100%.

لا زال تمرين اختبار الضغط الكلي الذي ينجزه بنك المغرب بناء على التوقعات الاقتصادية لشهر دجنبر 2021 يظهر إلى غاية اليوم قدرة البنوك على مواجهة سيناريوهات الصدمات التي تحاكي تدهور الأوضاع الصحية والاقتصادية.

- وفيما يخص البنيات التحتية للأسواق المالية، فهي لا تزال تتمتع بقدرة قوية على الصمود سواء على المستوى المالي أو التشغيلي ولا تشكل إلا خطرا ضئيلا على الاستقرار المالي.

- رغم السياق المتسم بالوضعية الصحية المرتبطة بكوفيد-19، حافظ قطاع التأمينات على متانته موازاة مع الدينامية الجيدة المسجلة في وتيرة نموه. فعلى المستوى التقني، ارتفع رقم معاملات القطاع مع نهاية أكتوبر 2021 بنسبة 9,3% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. واستفاد من هذا النمو كل من فرع "التأمين على الحياة" (13,5%+) وكذا فروع التأمينات من غير التأمين على الحياة (6,1+%). من جهة أخرى، ارتفعت نسبة حجم الأضرار لتصل إلى مستواها ما قبل الأزمة.

- وعلى الصعيد المالي، تزايدت توظيفات مقاولات التأمين بنسبة 6% منذ بداية السنة لتصل إلى 206,9 مليار درهم بنهاية شهر أكتوبر. أما زيادة القيمة الكامنة للأصول، فقد تحسنت ونمت بنسبة 45,6% إلى 36,9 مليار درهم في متم أكتوبر، مستفيدة من الأداء الجيد لسوق البورصة.

- وفيما يخص المردودية، سجلت النتيجة الصافية لشركات التأمين بنهاية يونيو 2021 ارتفاعا بنسبة 21,3% بفضل الأداء الجيد للنشاط المالي. وعلى المستوى الاحترازي، يواصل القطاع تحقيق هامش ملاءة جيد مقارنة بالحد الأدنى التنظيمي. ومن المرجح أن ينخفض هذا الهامش، الذي لا يغطي إلى يومنا هذا إلا مخاطر الاكتتاب، مع دخول الإطار الاحترازي للملاءة المبني على المخاطر حيز التنفيذ.

- وفي قطاع التقاعد، تشهد الأنظمة الرئيسية وضعية مالية صعبة تميزت على العموم بتصاعد ديونها الضمنية ونفاذ احتياطاتها في عدة أفق. وسيمكن الإصلاح النظامي للتقاعد، الذي توجد المرحلة الثانية للدراسة المندرجة في إطاره والخاصة بالتصميم الفني للسيناريوهات المقترحة في نظام ثنائي القطب (العام والخاص) في مرحلة متقدمة، من إرساء تسعيرة متوازنة ومن امتصاص الالتزامات السابقة غير المغطاة بنسب هامة، وسيؤدي بالتالي إلى استعادة التوازنات المالية في المستقبل.

- ظلت سوق الرساميل مستقرة على العموم في النصف الثاني من سنة 2021. فقد حافظت بورصة الدار البيضاء على منحاها التصاعدي، مع تقلب متوسط محدود في 7,28% ونسبة تعليق جد ضعيفة للتداولات. وبالتالي، وصل ارتفاع مؤشر مازي في 22 دجنبر 2021 إلى 17,04% مقابل 9,94% في 30 يونيو 2021 و7,27-% في 2020. ووصل التقييم الإجمالي للبورصة، في نفس الوقت إلى مستوى مرتفع نسبيا، أي 23,1x. وعرفت سيولة سوق القيم من جهتها تحسنا طفيفا إلى 9,80% بنهاية شهر نونبر 2021 مقابل 8,83% في 2020، لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بالأسواق الحدودية. ووصل حجم الإصدارات في سوق البورصة إلى 3 مليار درهم في 28 دجنبر 2021، وهو نفس المستوى المسجل في السنة السابقة.

- وظلت أسعار سندات الاقتراض في الأسواق الأولية والثانوية متدنية ومتقلبة قليلا في النصف الثاني من سنة 2021. كما حافظت على منحى تنازلي على العموم خاصة بالنسبة للاستحقاقات قصيرة الأجل. ووصل المبلغ الجاري للدين الخاص في نهاية شتنبر 2021 إلى 246 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 4,2% على أساس سنوي. ويستعمل في حدود 62% في تمويل مؤسسات الائتمان. ولم يسَجل أي تخلف عن أداء استحقاقات سندات الدين الخاص خلال هذه الفترة. وبخصوص جهات الإصدار، وصلت مديونيتهم الصافية بنهاية يونيو 2021 إلى مستوى متحكم فيه عموما. كما أنها في انخفاض طفيف إلى 84% مقابل 86% في 2020.
- يعرف نشاط تدبير الأصول دينامية جيدة. وبلغت الأصول الصافية الإجمالية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بنهاية نونبر 2021 ما قيمته 606,5 مليار درهم، حيث ارتفعت بنسبة 21% على أساس سنوي. وسجلت الأصول الصافية الإجمالية لدى أنواع هيئات التوظيف الجماعي الأخرى نموا ملموسا، خاصة هيئات التوظيف الجماعي العقاري التي بلغت أصولها 12,3 مليار درهم بنهاية نونبر مرتفعة بنسبة 101% مقارنة بنهاية سنة 2020.

ومن جهة أخرى، اطلعت اللجنة على التقدم المحرز على مستوى خطة العمل المتعلقة بتنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وسجلت الإنجازات المحققة في هذا الإطار، لا سيما ما يتعلق بالإصلاحات القانونية والتنظيمية، ودعت إلى مواصلة تنفيذ الأنشطة المتبقية في الآجال المحددة.

التواصل الصحفي:

نعيم الصقلي

الهاتف: 06.66.208.246

البريد الالكتروني: n.sqalli@bkam.ma